

حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية:

دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية

Protecting Lineage and Family Stability from Digital Risks: An In-Depth Substantive and Teleological Study of Commercial Ancestry Tests in Light of the Moroccan Family Code

الدكتورة: سناء المتدين

أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة

ملخص:

أفرز التطور التقني لتقنيات الحمض النووي والخدمات الجينية الرقمية تحديات قانونية وفقهية تتعلق بإثبات الأنساب عبر "اختبارات الأنساب التجارية المباشرة للمستهلك". ويهدف هذا البحث إلى دراسة القيمة القانونية لنتائج هذه الاختبارات في منازعات النسب في ضوء مدونة الأسرة المغربية (المواد 152، 153، 158) وقواعد حماية المعطيات الشخصية (القانون 09.08). وقد خلص البحث إلى أن المشرع والقضاء المغربي اعترفوا بالخبرة القضائية ضمن شروط صارمة، مع رفض مساواة الاختبارات الجينية التجارية بالخبرة القضائية الرسمية. كما أكدت الدراسة أن البيانات الجينومية تشكل معطيات حساسة تتجاوز خصوصية الفرد، لتتقترح في النهاية مقارنة وقائية وتنظيمية توازن بين حماية استقرار الأسرة والنسب وضمان الخصوصية الجينية بدل المنع المطلق. الكلمات المفتاحية: اختبارات الأنساب التجارية، مدونة الأسرة، حماية المعطيات الشخصية، الذكاء الاصطناعي، السيادة الجينية، قرينة الفراش الشرعي.

Abstract

The rapid development of DNA analysis technologies has generated new legal challenges regarding lineage through "Direct-to-Consumer Genetic Tests." This study examines the legal value of such test results in paternity disputes under the Moroccan Family Code (Articles 152, 153, 158) and personal data protection rules (Law 09.08). The study concludes that while Moroccan legislation recognizes judicial genetic expertise under strict conditions, commercial DTC tests cannot be equated with official judicial expertise. Furthermore, genomic data constitute sensitive information requiring specific safeguards. Ultimately, the research proposes a preventive regulatory approach that balances family stability and genetic privacy with technological progress, avoiding absolute prohibition.

Keywords: Direct-to-Consumer Genetic Testing, Family Code, Personal Data Protection, Artificial Intelligence, Genetic Sovereignty, Presumption of Legitimate Paternity.

مقدمة

أدى التطور المتسارع في تقنيات البيولوجيا الجزيئية وتحليل الحمض النووي، مقترناً بالتحول الرقمي وانتشار الخدمات العلمية عبر الإنترنت، إلى ظهور أنماط جديدة من الخدمات الجينية التي لم تعد مقصورة على المؤسسات الطبية والمختبرات المتخصصة. ومن أبرز هذه الأنماط اختبارات الأنساب الجينية التجارية المباشرة للمستهلك، التي تمكن الفرد من إرسال عينة بيولوجية، غالباً ما تكون عينة من اللعاب، إلى شركة متخصصة والحصول لاحقاً على تقرير يتعلق بالأصل الجيني أو القرابة البيولوجية أو بعض الخصائص الوراثية.

وتتميز هذه الخدمات بكونها تتم في الغالب خارج الإطار الطبي أو القضائي التقليدي، ودون ضرورة تدخل مهني صحي في طلب الاختبار أو تفسير نتائجه. وتؤكد الأدبيات العلمية والمؤسسية المتخصصة أن اختبارات الـ DTC يمكن أن تقدم معلومات عن الأصول الجينية والقرابة، كما أن نتائجها تعتمد بدرجات مختلفة على قواعد البيانات المرجعية والخوارزميات المستخدمة في المقارنة والتحليل¹¹⁶³.

ولا تكمن الإشكالية القانونية في وجود هذه التقنية في حد ذاتها، وإنما في انتقال نتائجها من مجال الاستعمال الشخصي أو التجاري إلى مجال العلاقات الأسرية، خصوصاً عندما تكشف عن علاقة بيولوجية غير متوقعة أو تثير شكوكاً بشأن الأبوة أو البنوة أو القرابة.

ويكتسي هذا الإشكال أهمية خاصة في التشريع المغربي، بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للنسب وما يترتب عليه من آثار شرعية وقانونية واجتماعية، وإلى كون مدونة الأسرة قد وضعت نظاماً خاصاً للحقوق النسب والطعن فيه، ولم تجعل العلاقة البيولوجية المجردة وحدها أساساً كافياً لترتيب جميع الآثار القانونية¹¹⁶⁴.

كما تطرح هذه الاختبارات إشكالات مستقلة تتعلق بحماية المعطيات الجينية، التي أدرجها القانون رقم 09.08 ضمن المعطيات الحساسة، وأخضع معالجتها لضوابط خاصة¹¹⁶⁵. وتزداد أهمية هذه المسألة في ظل الطابع العابر للحدود لهذه الخدمات، حيث قد تجمع العينة في بلد، وتعالج في بلد آخر، وتخزن البيانات أو تتبادلها عبر أنظمة رقمية موجودة في دول مختلفة. وقد أصبح موضوع المعلومات الجينومية¹¹⁶⁶ محل اهتمام مؤسساتي متزايد في المغرب، إذ أعلنت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في 11 ماي 2026 أنها اشتغلت خلال الفترة 2023-2025 مع مجموعة من الخبراء في مجال الجينات حول موضوع حماية البيانات والمعلومات الجينومية، وانتهى هذا العمل إلى إعداد سبع عشرة توصية، مع إمكانية إصدار مداولة لاحقة في الموضوع¹¹⁶⁷.

ومن هنا تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: ما مدى القيمة القانونية والموضوعية لنتائج اختبارات الأنساب الجينية التجارية المباشرة للمستهلك في منازعات النسب في ضوء مدونة الأسرة المغربية وقواعد حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وما حدود الاستفادة منها في ضوء التأصيل الفقهي والمقاصدي؟ وتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، أهمها: هل يمكن مساواة الاختبار الجيني التجاري بالخبرة الجينية القضائية؟ ما موقع الخبرة الجينية ضمن منظومة إثبات النسب في مدونة الأسرة؟ هل يمكن لنتيجة جينية تجارية أن تهدم نسباً ثابتاً بالفرش؟ ما حدود حماية البيانات الجينية في القانون المغربي؟ كيف يمكن للمقاصد الشرعية أن تساهم في بناء مقارنة متوازنة لهذه التقنية؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، سيتم اعتماد منهج تحليلي يجمع بين تحليل النصوص القانونية والاجتهاد القضائي والتأصيل الفقهي والمقاصدي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

1163 National Human Genome Research Institute (NHGRI), Direct-to-Consumer Genetic Testing for Healthcare Professionals.

1164 ظهر شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجريدة الرسمية، عدد 5184.

1165 القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، عدد 5711.

1166 البيانات الجينومية (Genomic Data) هي المعلومات الوراثية الكاملة لكائن حي، والمشتقة من تسلسل الحمض النووي الريبوزي منقوص الأكسجين (DNA) أو الحمض النووي الريبوزي (RNA) وتشمل هذه البيانات الشفرة الجينية الفردية، والتغيرات الجينية، والطفرات، وكيفية تفاعل الجينات مع بعضها ومع البيئة، مما يتيح فهم الخصائص البيولوجية، وقابلية الإصابة بالأمراض، والاستجابة للعلاجات الطبية: منظمة الصحة العالمية، إطار عمل منظمة الصحة العالمية للتحكم في الحوكمة والاستخدام للبيانات الجينومية البشرية، 2022.

1167 اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، 11 ماي 2026.

المبحث الأول: اختبارات الأنساب الجينية التجارية وإشكالية حماية المعطيات الجينومية.
المبحث الثاني: الخبرة الجينية وحجية النتائج البيولوجية في منظومة إثبات النسب.
المبحث الثالث: التأصيل الفقهي والمقاصدي وحماية النسب والأسرة في البيئة الرقمية.

المبحث الأول: اختبارات الأنساب الجينية التجارية وإشكالية حماية المعطيات الجينومية

تقوم اختبارات الأنساب التجارية المباشرة للمستهلك على تمكين الفرد من الحصول على تحليل جيني دون المرور بالضرورة عبر المسار الطبي أو القضائي التقليدي. وتختلف طبيعة هذه الاختبارات بحسب الشركة والغرض منها؛ فقد تستهدف تحديد الأصل الجغرافي أو التعرف على أقارب بيولوجيين محتملين أو تقديم معلومات جينية أخرى¹¹⁶⁸. وتشير المؤسسات العلمية المتخصصة إلى أن بعض هذه الاختبارات يعتمد على تحليل عدد كبير من العلامات الجينية ومقارنتها بقواعد بيانات مرجعية، وأن الخوارزميات المعلوماتية تقوم بدور في تفسير النتائج وتقدير الأصل أو القرابة¹¹⁶⁹. كما أن دقة بعض النتائج قد تتأثر بمدى تمثيل قواعد البيانات للفئات السكانية المختلفة. وعليه، فإن دراسة هذه الاختبارات تستدعي بحث آلياتها التقنية أولاً، ثم تحديد وضع البيانات الجينية الناتجة عنها في المنظومة القانونية المغربية.

المطلب الأول: الآلية التقنية والموضوعية لاختبارات الأنساب التجارية

أولاً: من العينة البيولوجية إلى النتيجة الرقمية

تبدأ العملية عادة بإرسال الشركة مجموعة مخصصة لجمع العينة البيولوجية، ثم يقوم المستهلك بأخذ العينة وإرسالها إلى المختبر الذي تتعامل معه الشركة. وبعد التحليل، يتم تحويل المعطيات الجينية إلى بيانات قابلة للمعالجة الرقمية، ثم تقارن ببيانات أخرى موجودة في قواعد الشركة¹¹⁷⁰.

ولا ينبغي، من الناحية العلمية، وصف جميع هذه الاختبارات بأنها "اختبارات ذكاء اصطناعي" بالمعنى الدقيق؛ فبعضها يعتمد أساساً على تقنيات التنميط الجيني والتحليل الإحصائي والمعلوماتية الحيوية، وقد تستخدم بعض مراحل المعالجة خوارزميات التعلم الآلي أو تقنيات تحليل متقدمة¹¹⁷¹.

ومن ثم، فإن الأدق في البحث القانوني هو استعمال تعبير "الخوارزميات وتقنيات التحليل الجيني الرقمي" بدل افتراض أن الذكاء الاصطناعي يمثل عنصراً لازماً في جميع الخدمات التجارية.

ثانياً: القيمة العلمية لا تعني الحجية القانونية

ينبغي التمييز بين دقة التحليل الجيني من الناحية العلمية وبين القيمة الإثباتية التي يمكن أن تمنحها المحكمة للنتيجة¹¹⁷². فالنتيجة العلمية قد تكون قوية في إثبات علاقة بيولوجية أو نفهم، لكن الحجية القانونية تتطلب النظر كذلك إلى مصدر العينة، وهوية صاحبها، وكيفية جمعها، وسلامة حفظها ونقلها، والجهة التي أجرت التحليل، وإمكان إعادة الاختبار والتحقق من النتيجة.

¹¹⁶⁸ National Human Genome Research Institute (NHGRI), Privacy in Genomics.

¹¹⁶⁹ World Health Organization (WHO), Guidance for human genome data collection, access, use and sharing, 20 November 2024.

¹¹⁷⁰ Federal Trade Commission (FTC), Selling genetic testing kits? Read on.

¹¹⁷¹ المرجع السابق

¹¹⁷² البرني، إدريس، "حجية البصمة الوراثية في إثبات النسب بين الفقه الإسلامي والعمل القضائي المغربي"، مجلة القانون والقضاء، محكمة النقض، العدد 45، 2022، ص. 112.

وتؤكد الأدبيات العلمية الخاصة بالاختبارات المباشرة للمستهلك أن هذه الاختبارات قد تقدم معلومات مهمة، لكنها تختلف عن الاختبارات السريرية أو المهنية التي تتم في إطار علاقة طبية وتحت معايير مهنية ورقابية محددة¹¹⁷³. كما أن النتائج الجينية التجارية قد تحتاج، بحسب الغرض منها، إلى تأكيد أو تفسير مهني مستقل. ومن ثم، فإن النتيجة الجينية التجارية لا ينبغي أن تمنح تلقائياً وصف "الدليل القطعي"، كما لا يصح وصفها في جميع الحالات بأنها عديمة القيمة العلمية.

ثالثاً: الاختبارات التجارية ومخاطر الكشف عن القرابة

من الخصائص المهمة لاختبارات الأنساب أنها قد تكشف علاقات بيولوجية لم يكن الشخص يتوقعها، بما في ذلك وجود أقارب أو آباء بيولوجيين مختلفين عما كان يعتقد¹¹⁷⁴. وهذا البعد يجعل المسألة تتجاوز نطاق الخصوصية الفردية؛ لأن المعلومة الجينية قد تكشف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، معلومات عن أفراد آخرين يرتبطون بالشخص بيولوجياً. وقد نهت المؤسسات العلمية المتخصصة إلى أن اختبارات DTC قد تكشف علاقات غير متوقعة بين الأقارب، وأن سياسات الشركات المتعلقة بالاحتفاظ بالبيانات واستعمالها ومشاركتها تختلف من شركة إلى أخرى¹¹⁷⁵. وعليه، فإن الخطر القانوني لا يرتبط فقط بإمكان الخطأ في النتيجة، وإنما كذلك بإمكان صحة النتيجة نفسها وما يمكن أن يترتب عليها من آثار أسرية واجتماعية وقانونية.

المطلب الثاني: حماية المعطيات الجينية والسيادة على المعلومات الجينومية

أولاً: المعطيات الجينية باعتبارها معطيات حساسة

أدرج القانون رقم 09.08 المعطيات الجينية ضمن "المعطيات الحساسة"، وهي فئة تتمتع بحماية خاصة في إطار القانون¹¹⁷⁶. كما عرف القانون المعطيات ذات الطابع الشخصي تعريفاً واسعاً يشمل المعلومات المرتبطة بالهوية الجينية للشخص. وتكتسي هذه المعطيات أهمية مباشرة بالنسبة إلى شركات الاختبارات الجينية التجارية؛ لأن العينة البيولوجية والبيانات الناتجة عنها لا تمثل مجرد معلومات استهلاكية عادية، بل تتصل بخصائص وراثية يمكن أن تكون ذات آثار مستمرة وعائلية. ولا يعني ذلك أن كل معالجة للمعطيات الجينية محظورة بصورة مطلقة، وإنما يعني خضوعها للنظام الخاص الذي وضعه المشرع للمعطيات الحساسة وللشروط والضمانات المقررة في القانون.

ثانياً: حدود الموافقة الإلكترونية

لا يستقيم قانوناً القول بأن كل موافقة إلكترونية على معالجة البيانات الجينية تكون باطلة أو عديمة الأثر لمجرد أنها تمت عبر الإنترنت. فالمسألة الأدق تتمثل في التحقق مما إذا كانت الموافقة قد استوفت الشروط القانونية المتعلقة بالإعلام والرضا والغرض من المعالجة، وما إذا كان الشخص المعني قد تم تمكينه من المعلومات اللازمة لفهم طبيعة المعالجة وآثارها¹¹⁷⁷. وتكتسي هذه النقطة أهمية خاصة في الخدمات الجينية التجارية؛ لأن المستهلك قد يوافق على معالجة العينة دون أن يكون مدركاً لجميع الأغراض المحتملة لاستعمال البيانات أو الجهات التي يمكن أن تتلقى النتائج. ولهذا السبب تشدد الأدبيات الدولية المتعلقة بالبيانات الجينومية على أهمية الشفافية والموافقة وفهم أغراض جمع البيانات واستعمالها ومشاركتها¹¹⁷⁸.

1173NHGRI, Direct-to-Consumer Genetic Testing for Healthcare Professionals..

1174 WHO, WHO releases new principles for ethical human genomic data collection and sharing, 20 November 2024.

1175 المرجع السابق.

1176 القانون رقم 09.08، المادة 1 والمادة 7.

1177 القانون رقم 09.08، المادة 3.

1178 WHO, Guidance for human genome data collection, op. cit.

ثالثاً: المعالجة العابرة للحدود للبيانات الجينومية

تثير الاختبارات التجارية كذلك إشكال نقل البيانات إلى الخارج. فقد يتم جمع العينة من المستهلك في المغرب، ثم تحليلها في مختبر أجنبي، ثم تخزين البيانات في بنية رقمية قد تكون موجودة في دولة أخرى 1179. وهنا تظهر أهمية قواعد حماية البيانات المتعلقة بنقل المعطيات ومعالجتها من طرف جهات أجنبية، فضلاً عن الحاجة إلى تحديد المسؤول عن المعالجة والغرض منها والجهات التي يمكن أن تصل إلى البيانات. ويزداد الأمر تعقيداً لأن البيانات الجينومية لا تفقد أهميتها بمجرد حذف اسم صاحبها، إذ يمكن أن تحمل خصائص تجعل إعادة ربطها بشخص أو بعائلة ممكنة بحسب طبيعة قاعدة البيانات والسياق الذي تستخدم فيه. ولهذا تؤكد المبادئ الدولية الحديثة المتعلقة بالبيانات الجينومية ضرورة الشفافية، وحماية الخصوصية، وتحديد المسؤوليات، وإدارة البيانات طوال دورة حياتها، بما في ذلك جمعها والوصول إليها واستعمالها ومشاركتها 1180.

رابعاً: نحو مفهوم للسيادة على البيانات الجينومية

يثير الانتشار العالمي لخدمات الاختبارات الجينية مفهوماً حديثاً يمكن تسميته "السيادة على البيانات الجينومية"، والمقصود به قدرة الفرد والدولة والمؤسسات المختصة على التحكم القانوني والأخلاقي في جمع المعلومات الجينية ومعالجتها ونقلها واستعمالها 1181.

ولا يتعلق الأمر بسيادة الدولة على المادة البيولوجية بالمعنى المادي فحسب، وإنما كذلك بحوكمة المعلومات الناتجة عنها، وتحديد الجهات المخولة باستعمالها، والضمانات الواجب توفيرها لحمايتها. وفي هذا السياق، يمثل العمل الذي أنجزته اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي خلال الفترة 2023-2025 حول حماية البيانات والمعلومات الجينومية خطوة مؤسسية مهمة، خاصة أن العمل أفضى إلى سبع عشرة توصية، مع احتمال اعتماد مداولة لاحقة في الموضوع 1182.

المبحث الثاني: الخبرة الجينية وحجية النتائج البيولوجية في منظومة إثبات النسب

تتميز قواعد النسب في مدونة الأسرة المغربية بخصوصية واضحة: إذ لم يترك المشرع إثبات النسب ونفيه للقواعد العامة للإثبات، وإنما وضع له تنظيمًا خاصاً 1183.

ومن أهم ما يميز هذا التنظيم أنه لا يقيم تعارضاً مطلقاً بين القواعد الشرعية والتطور العلمي، وإنما يحدد الإطار الذي يمكن أن تدخل فيه الوسائل العلمية الحديثة ضمن عملية الإثبات القضائي.

المطلب الأول: أسباب ثبوت النسب ومكانة الفراش

أولاً: أسباب لحوق النسب

تنص المادة 152 من مدونة الأسرة على أن أسباب لحوق النسب هي الفراش والإقرار والشبهة 1184. ويكشف هذا التنظيم عن أن النسب في القانون المغربي لا يقوم على العلاقة البيولوجية وحدها، وإنما يرتبط بأسباب قانونية وشرعية محددة. ومن ثم، فإن السؤال القانوني لا يقتصر على معرفة ما إذا كان شخص ما أباً بيولوجياً لشخص آخر، وإنما يمتد إلى تحديد ما إذا كانت الواقعة البيولوجية قد اتخذت الشكل الذي يرتب عليه القانون أثر النسب.

1179 القانون رقم 09.08، المواد المتعلقة بنقل المعطيات إلى الخارج.

1180 WHO, NEW principles for ethical human genomic data collection, 2024.

1181 مغايرة، علاء الدين منصور، "جرائم الذكاء الاصطناعي وسبل مواجهتها"، المجلة الدولية للقانون، المجلد 13، العدد 2، 2024، ص. 45.

1182 اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بلاغ وتوصيات حول حماية المعلومات الجينومية، 11 ماي 2026.

1183 العللي، عبد اللطيف، الوسيط في مدونة الأسرة: إثبات النسب وآثاره، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2021، ص. 85.

1184 مدونة الأسرة، المادة 152.

ثانيًا: الفراش وحماية استقرار النسب

أحاط المشروع الفراش بحماية خاصة، وهو ما ينسجم مع الأصل الفقهي المستند إلى الحديث النبوي الشريف: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" 1185

غير أن المادة 153 من مدونة الأسرة لا تجعل هذه الحماية مطلقة في جميع الظروف؛ إذ نظمت الطعن في النسب الناتج عن الفراش عن طريق اللعان أو بواسطة خبرة تفيد القطع، مع اشتراط أن يدلي الزوج المعني بدلائل قوية على ادعائه، وأن تأمر المحكمة بإجراء الخبرة وفق مقتضيات القانونية 1186.

ويكشف هذا التنظيم عن توازن بين مصلحتين: حماية استقرار النسب من جهة، وإمكان الاستفادة من الوسائل العلمية في الحالات التي تتوافر فيها أسباب جديدة من جهة أخرى.

ثالثًا: الخبرة القضائية في المادة 158

تكتسي المادة 158 أهمية خاصة في موضوع البحث، لأنها تنص على إثبات النسب بالفراش أو بإقرار الأب، أو بشهادة عدلين، أو ببينة السماع، وبكل الوسائل الأخرى المقررة شرعًا، بما فيها الخبرة القضائية 1187.

ومن ثم، فإن القول بأن التشريع المغربي يستبعد الخبرة الجينية بصورة مطلقة لا ينسجم مع صريح النص. والأدق هو القول إن المشروع اعترف بالخبرة القضائية وأدخلها ضمن منظومة إثبات النسب، لكنه لم يمنح أي تحليل جيني، كيفما كان مصدره، حجية الخبرة القضائية بصورة تلقائية.

المطلب الثاني: موقف القضاء المغربي من الخبرة الجينية

أولًا: عدم إطلاق اللجوء إلى الخبرة

أكدت محكمة النقض في قرارها عدد 144 الصادر بتاريخ 1 أبريل 2009، في الملف عدد 2008/1/2/546، أن الطعن في النسب الناتج عن الفراش بواسطة الخبرة يفترض توافر دلائل قوية على ادعاء الزوج، وأن المحكمة لا تكون ملزمة بالاستجابة لطلب الخبرة عند عدم توفر هذه الدلائل 1188.

ويؤكد هذا القرار أن مجرد رغبة أحد الأطراف في إجراء اختبار جيني لا تكفي وحدها لزعزعة نسب ثابت بالفراش.

ثانيًا: أهمية الخبرة عندما تكون منتجة في النزاع

في المقابل، يظهر من القرار عدد 533 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2009، في الملف الشرعي عدد 2008/1/2/418، أن محكمة النقض اعتبرت الخبرة الجينية وسيلة تحقيق مهمة عندما تكون المنازعة جديدة ومؤسسة على وقائع يمكن أن تؤثر في ثبوت الفراش والنسب 1189. وقد اعتبرت المحكمة أن وجود واقعة تدل على استحالة الاتصال أثناء فترة الحمل كان يستدعي التحقيق بوسائل قانونية، ومنها الخبرة الجينية.

ويكشف هذا الاتجاه عن أن القضاء المغربي لا يتعامل مع الخبرة الجينية باعتبارها وسيلة ممنوعة، ولا باعتبارها وسيلة حاسمة في جميع الحالات، وإنما ينظر إليها ضمن سياق الدعوى ومدى إنتاجها في النزاع.

ثالثًا: اعتماد الخبرة الجينية متى أفادت القطع

1185 صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب الولد للفراش؛ صحيح مسلم، كتاب الرضاع.

1186 مدونة الأسرة، المادة 153.

1187 مدونة الأسرة، المادة 158.

1188 قرار محكمة النقض عدد 144، بتاريخ 1 أبريل 2009، الملف عدد 2008/1/2/546.

1189 قرار محكمة النقض عدد 533، بتاريخ 4 نوفمبر 2009، الملف الشرعي عدد 2008/1/2/418.

كما يظهر من القرار عدد 5 الصادر بتاريخ 7 يناير 2009، في الملف عدد 2008/1/2/402، أن المحكمة اعتمدت خبرة جينية أجريت في إطار قضائي، وكانت نتيجتها عدم ثبوت بنوة البنت إلى المدعي، وذلك بعد توفر دلائل قوية وصدور الأمر بالخبرة وحضور الأطراف وفق ما ورد في القرار 1190.

وتبرز أهمية هذا القرار في أنه يقدم مثلاً عملياً على الفرق بين التحليل الجيني باعتباره وسيلة علمية وبين الخبرة الجينية باعتبارها إجراءً قضائياً.

رابعاً: التمييز بين الاختبار التجاري والخبرة القضائية

استناداً إلى النصوص والاجتهادات السابقة، يمكن تحديد أهم الفوارق بين الاختبار الجيني التجاري والخبرة القضائية وفق المعايير الإجرائية والموضوعية الآتية:

- الاختبار الجيني التجاري: يتم بمبادرة شخصية أو تجارية، غالباً خارج رقابة المحكمة، تحكمه شروط الشركة التجارية، وتتم العينة والمعالجة غالباً خارج المغرب، وقد يصعب التحقق فيه من سلسلة حياة العينة، وتكون نتيجته ذات قيمة استدلالية محتملة.
- الخبرة الجينية القضائية: تتم في إطار نزاع قضائي تحت إشراف القضاء، تحكمها القواعد الإجرائية والقضائية، تحدد المحكمة إطارها والجهة القائمة بها، وتخضع العينة لضمانات إجرائية كاملة لتشكل دليلاً قضائياً معتبراً. ولا يعني ذلك أن الاختبار التجاري عديم القيمة العلمية، وإنما يعني أن القيمة العلمية لا تساوي بالضرورة الحجية القضائية.

خامساً: معيار سلامة الدليل الجيني

إذا عرضت نتيجة اختبار جيني تجاري على القضاء، فإن من الملائم أن ننظر المحكمة، بحسب طبيعة الدعوى، في مجموعة من العناصر، من بينها: هوية الشخص، كيفية جمع العينة، سلامة حفظها ونقلها، هوية المختبر، المعايير العلمية، إمكان إعادة التحليل، استقلال الجهة، ظروف النتيجة، احترام حماية المعطيات، ومدى إنتاج النتيجة في النزاع 1191. وبذلك، فإن الاختبار التجاري يمكن أن يمثل معلومة أو وثيقة ذات قيمة استدلالية محتملة، لكن لا يصح مساواته تلقائياً بالخبرة القضائية أو منحه الحجية ذاتها دون فحص مصدره وظروفه ومدى استجابته للقواعد القانونية.

المبحث الثالث: التأصيل الفقهي والمقاصدي وحماية النسب والأسرة في البيئة الرقمية

لا يمكن دراسة التطورات التقنية المتعلقة بالنسب بمعزل عن المرجعية الفقهية والمقاصدية التي تشكل أحد مكونات النظام القانوني للأسرة في المغرب 1192

غير أن التأصيل المقاصدي لا ينبغي أن يستخدم لإقصاء العلم أو لإثبات أحكام قطعية لا يسند لها النص أو الاجتهاد، وإنما ينبغي أن يستخدم لتحديد كيفية توظيف الوسائل العلمية الحديثة بما يحقق المصلحة ويدبر الضرر.

المطلب الأول: الفراش والحقيقة البيولوجية في المنظور الفقهي

أولاً: قاعدة "الولد للفراش"

تشكل قاعدة "الولد للفراش" أحد الأصول المركزية في باب النسب، وهي تعبر عن إرادة واضحة في حماية استقرار النسب ومنع تحويل مجرد الادعاءات والشكوك إلى وسيلة دائمة للطعن في الروابط الأسرية 1193.

1190 قرار محكمة النقض عدد 5، بتاريخ 7 يناير 2009، الملف عدد 2008/1/2/402.

1191 أذكر محمد، التطورات التكنولوجية وأثارها على أحكام الأسرة في الفقه المالكي والقانون المغربي، دار الأمان، الرباط، 2025، ص 140.

1192 الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج 2، ص 380.

1193 ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، ص 65.

ومن ثم، فإن الاختبار الجيني لا ينبغي أن يفهم باعتباره بديلاً تلقائياً عن القواعد الشرعية والقانونية التي تنظم النسب، وإنما باعتباره وسيلة علمية يمكن توظيفها ضمن الحدود التي يسمح بها النظام القانوني.

ثانياً: الحقيقة البيولوجية والحقيقة القانونية

من أهم النتائج النظرية التي يفرضها موضوع البحث التمييز بين ثلاثة مستويات:

- الحقيقة البيولوجية: وهي وجود أو عدم وجود علاقة جينية بين شخصين.
- الحقيقة الشرعية: وهي ثبوت النسب وفق الأسباب والقواعد الشرعية.
- الحقيقة القانونية: وهي المركز القانوني الذي يترتب عليه التبرع على ثبوت النسب وفق شروطه.

ولا يلزم من التطابق بين شخصين من الناحية البيولوجية أن تكون جميع الآثار القانونية الناشئة عن النسب قابلة للتأسيس بمجرد نتيجة جينية تجارية. وهذا التمييز يسمح باستيعاب التطور العلمي دون اختزال مؤسسة النسب في البعد البيولوجي وحده.

ثالثاً: الخبرة العلمية كوسيلة لكشف الحقيقة

لا يوجد، من حيث الأصل، ما يمنع من الاستفادة من الوسائل العلمية الموثوقة في كشف الوقائع، متى تم استعمالها وفق القواعد الشرعية والقانونية¹¹⁹⁴. بل إن الاعتراف بالخبرة القضائية في المادة 158 يعكس انفتاح المشرع المغربي على الوسائل العلمية، لكنه في الوقت نفسه يربط استعمالها بالإطار القضائي.

ومن هنا، لا ينبغي أن يكون الموقف المقاصدي من الاختبارات الجينية قائماً على ثنائية "القبول المطلق" أو "الرفض المطلق"، وإنما على سؤال أكثر دقة: ما الغرض من الاختبار؟ ومن قام به؟ وتحت أي ضمانات؟ وما الأثر الذي يراد ترتيبه عليه؟

المطلب الثاني: مقاصد حماية النسب والأسرة في البيئة الرقمية

أولاً: حفظ النسب واستقرار الأسرة

يمثل حفظ النسب مصلحة شرعية واجتماعية وقانونية أساسية؛ لما يترتب عليه من آثار تتعلق بالهوية والقرابة والنفقة والإرث والموانع من الزواج وغيرها¹¹⁹⁵. ومن ثم، فإن حماية النسب لا تعني فقط إثبات النسب الصحيح، وإنما تعني أيضاً حمايته من النفي غير المبرر ومن التشكيك العشوائي ومن استعمال وسائل غير منضبطة لزعزعة المراكز الأسرية.

ثانياً: درء المفساد دون رفض التقنية

يمكن توظيف قاعدة درء المفساد في هذا المجال، لكن بصورة متوازنة. فليس من الصحيح القول إن كل اختبار جيني تجاري يمثل مفسدة محققة؛ فقد تكون له أغراض مشروعة تتعلق بمعرفة الأصل الجيني أو بعض المعلومات العلمية.

لكن المفساد قد تظهر عندما تستخدم النتائج في: التشكيك غير المبرر في نسب مستقر، نشر معلومات جينية تخص أفراداً آخرين دون موافقتهم، كشف علاقات أسرية حساسة، تخزين البيانات واستعمالها لأغراض غير واضحة، نقلها إلى جهات أجنبية دون شفافية كافية، أو تقديم النتيجة التجارية إلى القضاء باعتبارها حكماً نهائياً في النسب.

وبالتالي، فإن قاعدة درء المفساد لا تؤدي إلى إهدار كل نتيجة جينية، وإنما إلى منع الاستخدام غير المشروع أو غير المتناسب لها.

ثالثاً: حماية الخصوصية الجينية ذات البعد العائلي

تميز البيانات الجينومية بكون آثارها قد تتجاوز الشخص الذي قدم العينة. فإذا كشفت النتيجة عن علاقة بيولوجية بين شخصين، فإنها قد تقدم في الوقت نفسه معلومات عن أقارب آخرين، وهو ما يجعل الخصوصية الجينية ذات بعد فردي وعائلي في آن واحد¹¹⁹⁶.

1194 الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ج 7، ص 650.

1195 الشاطي، الموافقات، مرجع سابق، ص 385.

1196 NHGRI, Privacy in Genomics, op. cit.

وقد أكدت المبادئ الدولية الحديثة الخاصة بحوكمة البيانات الجينومية على أهمية حماية الخصوصية والشفافية والموافقة المسؤولة، مع مراعاة آثار البيانات على الأفراد والأسر والمجتمعات.

رابعاً: نحو مقاربة وقائية للبيانات الجينومية

تقتضي الطبيعة الحساسة للبيانات الجينومية اعتماد مقاربة وقائية تقوم على: تحديد الغرض من جمع البيانات، إعلام الشخص المعني، تحديد الجهات التي تصل إلى البيانات، تنظيم مدة الاحتفاظ، ضمان أمن التخزين، تنظيم نقل البيانات إلى الخارج، توفير آليات ممارسة الحقوق، ومنع إعادة استعمال البيانات في أغراض غير معلنه 1197.

وهذه المبادئ تنسجم مع التوجه الدولي في مجال حوكمة البيانات الجينومية، الذي يشدد على الشفافية والخصوصية وتحديد المسؤوليات طوال دورة حياة البيانات.

خامساً: الحاجة إلى تنظيم خاص للاختبارات التجارية

تكشف الدراسة أن القواعد العامة المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية وإثبات النسب توفر أساساً قانونياً مهماً، لكنها قد لا تكون كافية وحدها لمعالجة جميع الإشكالات المستحدثة المرتبطة بالخدمات الجينية التجارية العابرة للحدود.

ومن ثم، يبرز مجال للتفكير في تنظيم أكثر تفصيلاً للاختبارات الجينية المباشرة للمستهلك، خاصة من حيث شروط التسويق، طبيعة المعلومات، شروط أخذ العينات، الموافقة، الاحتفاظ بالعينات، إعادة الاستعمال، النقل للخارج، مسؤولية الشركات، والقيمة القانونية للنتائج. ولا يعني ذلك الدعوة إلى منع هذه الخدمات مطلقاً، وإنما إلى إخضاعها لمعايير قانونية وأخلاقية وتقنية تضمن التوازن بين الحق في المعرفة وحماية الأسرة والخصوصية الجينية.

خاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن اختبارات الأنساب الجينية التجارية المباشرة للمستهلك تمثل إحدى صور التحدي الذي تفرضه التكنولوجيا الحديثة على النظام القانوني للأسرة، ليس بسبب التقنية الجينية في ذاتها، وإنما بسبب انتقال نتائجها من المجال التجاري أو الشخصي إلى مجال إثبات النسب وترتيب الآثار القانونية.

وقد تبين أن المشرع المغربي لم يتبن موقفاً يقوم على استبعاد الوسائل العلمية الحديثة من مجال النسب؛ فمدونة الأسرة أقرت الخبرة القضائية ضمن وسائل إثبات النسب، ونظمت الطعن في النسب الناتج عن الفراش بشروط دقيقة، خاصة من خلال المادة 153، كما أقرت المادة 158 الخبرة القضائية ضمن وسائل إثبات النسب.

كما كشف الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض أن موقف القضاء لا يقوم على القبول المطلق أو الرفض المطلق للخبرة الجينية، وإنما يتحدد بحسب طبيعة النزاع وتوافر الشروط القانونية ومدى إنتاج الخبرة في الدعوى. فقد شددت المحكمة، من جهة، على ضرورة توافر دلائل قوية عند الطعن في النسب الناتج عن الفراش، بينما أكدت، من جهة أخرى، أهمية الخبرة الجينية عندما تكون المنازعة جدية وتكون الخبرة منتجة في كشف الحقيقة.

ومن ثم، فإن النتيجة الأساسية التي يمكن الدفاع عنها هي أن الاختبار الجيني التجاري لا يساوي تلقائياً الخبرة الجينية القضائية. فالأولى قد تنتج معلومة علمية ذات قيمة استدلالية، أما الثانية فتندرج ضمن منظومة الإثبات القضائي وتخضع لضمانات إجرائية تمكن المحكمة من مراقبة مصدر العينة وسلامتها والمنهجية المعتمدة والنتيجة المتوصل إليها.

كما خلص البحث إلى أن البيانات الجينومية تفرض تحديات خاصة على منظومة حماية المعطيات الشخصية، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في المغرب في ضوء إدراج المعطيات الجينية ضمن المعطيات الحساسة في القانون رقم 09.08، فضلاً عن العمل

1197 القانون رقم 09.08، المواد 3، 4، و7.

المؤسساتي الحديث للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بشأن حماية البيانات والمعلومات الجينومية، والذي أسفر سنة 2026 عن سبع عشرة توصية في الموضوع.

وعلى المستوى الفقهي والمقاصدي، يتبين أن حماية النسب لا تعني رفض العلم الحديث، وإنما تعني توجيه استخدامه بما يحقق الحقيقة والعدالة دون تحويل التقنية إلى وسيلة لزعزعة النسب المستقر أو انتهاك الخصوصية الجينية. ومن ثم، فإن التحدي المستقبلي لا يتمثل في إقامة حاجز بين القانون والعلوم، وإنما في بناء إطار يحدد متى تكون المعلومة الجينية وسيلة للكشف، ومتى يمكن أن تتحول إلى دليل قضائي، والشروط المحيطة بهذا الانتقال.

أهم النتائج:

- لا يمكن اختزال النسب قانوناً في العلاقة البيولوجية وحده 1198.
- اعترف المشرع المغربي بالخبرة القضائية ضمن وسائل إثبات النسب، وبالتالي لا يصح القول بوجود حظر مطلق للخبرة الجينية.
- لا تكتسب نتيجة الاختبار الجيني التجاري حجية الخبرة القضائية بمجرد صدورها عن مختبر أو شركة متخصصة.
- يشكل مصدر العينة وسلامة حياتها والجهة التي أجرت التحليل وإمكان التحقق من النتيجة عناصر مهمة عند تقييم الدليل الجيني.
- يظل النسب الثابت بالفراش محاطاً بحماية قانونية خاصة، ولا يكفي مجرد الشك أو الرغبة في إجراء اختبار جيني للطعن فيه.
- تبرز أهمية الخبرة الجينية عندما تكون المنازعة جدية وتكون الخبرة منتجة في النزاع، وفق الشروط القانونية.
- تعد المعطيات الجينية من المعطيات الحساسة التي تستوجب حماية خاصة بموجب القانون رقم 09.08.
- لا تقتصر آثار البيانات الجينومية على الشخص الذي قدم العينة، وإنما يمكن أن تمتد إلى أفراد الأسرة والأقارب البيولوجيين.
- يفرض الطابع العابر للحدود للاختبارات التجارية تحديات خاصة تتعلق بنقل البيانات وتخزينها وإعادة استعمالها.
- تستدعي التطورات التقنية وضع مقاربة تنظيمية أكثر تحديداً للاختبارات الجينية التجارية، دون اللجوء إلى المنع المطلق أو القبول غير المشروط.
- التوصيات:
- على المستوى التشريعي: العمل على تطوير إطار قانوني أكثر تحديداً للمعالجة التجارية للبيانات الجينومية، بما يراعي خصوصيتها ويميزها عن باقي فئات البيانات الشخصية.
- على مستوى الاختبارات الجينية التجارية: وضع قواعد واضحة بشأن جمع العينات الجينية، والإعلام، والموافقة، والاحتفاظ بالعينات، وإتلافها، وإعادة استعمال البيانات، ونقلها إلى الخارج.
- على المستوى القضائي: تعزيز المعايير القضائية المتعلقة بتمييز الاختبار التجاري عن الخبرة القضائية، وعدم ترتيب آثار حاسمة على النتائج التجارية إلا بعد التحقق من شروطها ومصدرها ومدى إنتاجها في النزاع.
- على مستوى الخبرة الجينية: وضع معايير تقنية ومهنية واضحة للمختبرات والجهات المكلفة بالخبرة الجينية، وخاصة فيما يتعلق بسلسلة حيازة العينات، وتوثيق الإجراءات، وإمكان إعادة الفحص والتحقق من النتائج.

- على مستوى حماية الأسرة: اعتماد برامج توعية تبين للأفراد أن النتيجة الجينية التجارية لا تعني بالضرورة ثبوت أثر قانوني على النسب، وأن استعمالها أو نشرها بطريقة غير مسؤولة قد يمس بحقوق وخصوصية أفراد آخرين.
- على مستوى CNDP: مواصلة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي تطوير الإطار التوجيهي الخاص بالمعلومات الجينومية، والاستفادة من التوصيات التي تم إعدادها خلال العمل المتخصص المنجز بين 2023 و2025.

❖ قائمة المراجع والمصادر

أولاً: النصوص التشريعية والرسمية

- ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجريدة الرسمية، عدد 5184.
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 18 فبراير 2009، الجريدة الرسمية، عدد 5711.
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، Protection des Données à caractère personnel et Information, Génomique, 11 ماي 2026.

ثانياً: الاجتهاد القضائي

- قرار محكمة النقض عدد 5، بتاريخ 7 يناير 2009، الملف عدد 2008/1/2/402، بشأن اعتماد الخبرة الجينية لنفي النسب متى أفادت القطع.
- قرار محكمة النقض عدد 144، بتاريخ 1 أبريل 2009، الملف عدد 2008/1/2/546، بشأن شروط الطعن في النسب الناتج عن الفراش بواسطة الخبرة.
- قرار محكمة النقض عدد 533، بتاريخ 4 نوفمبر 2009، الملف الشرعي عدد 2008/1/2/418، بشأن أهمية الخبرة الجينية عندما تكون المنازعة جدية ومنتجة في النزاع.

ثالثاً: المراجع الفقهية والأصولية

- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، 1975.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002.
- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، 1985.
- صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب الولد للفراش.
- صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب الولد للفراش.

رابعاً: المراجع والدراسات العلمية الدولية

- National Human Genome Research Institute (NHGRI), Privacy in Genomics, with specific discussion of Direct-to-Consumer Genetic Testing.
- National Human Genome Research Institute (NHGRI), Direct-to-Consumer Genetic Testing for Healthcare Professionals.
- World Health Organization (WHO), Guidance for human genome data collection, access, use and sharing, 20 November 2024.
- World Health Organization (WHO), WHO releases new principles for ethical human genomic data collection and sharing, 20 November 2024.
- Federal Trade Commission (FTC), Selling genetic testing kits? Read on.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساهل الأبتس واعناء مية
التدريسي في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبروز
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفيًا فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|--|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخال : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|--|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث أكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23
1241	الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع